

وثيقة

رسالة مفتوحة من سفراء فرنسيين سابقين إلى وزير الخارجية آلان جوبيه: على فرنسا الاعتراف الصريح بالدولة الفلسطينية في أيلول/سبتمبر المقبل

معالي وزير الدولة،

إن الدبلوماسيين السابقين الموقعين أدناه، الذين كان لبعضهم شرف الخدمة تحت إمرتكم، إذ هم يعربون لكم عن تمنياتهم بالتوفيق في المهمة النبيلة الموكلة إليكم مرة أخرى، يرغبون في مشاركتكم مخاوفهم إزاء الحالة الراهنة في الشرق الأوسط والمشكلة الفلسطينية. لطالما عرفت فرنسا في الماضي كيف تعبر عن الحق في هذه المسائل، وكيف تقود شركاءها الأوروبيين. لكن من الواضح أكثر من أي وقت مضى أن عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين وصلت إلى طريق مسدود. وعليه، أرسلنا قبل سنة رسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية نقترح فيها اتخاذ مبادرة في الأمم المتحدة بغية إعادة تأكيد الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها التسوية السلمية، وبغية بحث سبل فرضها وضمانها من قبل مجلس الأمن. ولقد نُشرت هذه الرسالة على الموقع الإلكتروني لصحيفة "الموند" في 2010/3/1.

نحن مقتنعون أنه آن الأوان للاعتراف بدولة فلسطينية. ألا تظهر منذ الآن ملامح الفعالية الضرورية لهذه الدولة: شعب، وأرض، وسلطة؟ لقد اعترفت المؤسسات المالية الدولية بالإدارة الجيدة للسلطة الفلسطينية. كما أن مصالحة الفصائل الفلسطينية تلبي الشرط المسبق للالتزام بالحدود الوطني.

لا يجوز أن تطيح السياسة الداخلية الإسرائيلية بالقانون الدولي. ولا يسع الضمّ أو الاحتلال أن يؤسّس حقاً، بما في ذلك في القدس. وعليه، عندما أعلن السيد نتنياهو من جانب واحد شروطاً لا يمكن تبريرها للاعتراف بشبه دولة فلسطينية، ألقى تحدياً على المجتمع الدولي، وزاد مخاطر نشوب نزاعات في منطقة من العالم معرضة للنزاع بصورة خاصة.

وعليه، يتعيّن على أوروبا، وتحديدًا على فرنسا وبريطانيا اللتين اضطلعتا بمسؤوليات تاريخية في المنطقة، دعم حلّ عادل يلبي تطلّعات الشعب الفلسطيني المشروعة. اعتباراً من الآن، وبما أن أية مفاوضات ثنائية هي بلا طائل، سيمهد الاعتراف الصريح بالدولة الفلسطينية من قبل الأمم المتحدة في الدورة المقبلة للجمعية العمومية، وفقاً لنفس الإجراءات التي أدت إلى قيام دولة

إسرائيل، الطريقَ إلى سلام عادل يضمن ديمومة وأمن إسرائيل في محيطها الجغرافي والبشري. وسيلاقى هذا القرار إرادة تحقيق العدالة كما عبّرت عنها كلُّ من الحركات العربية الديمقراطية في جوهرها وبعض قطاعات الرأي العام في إسرائيل نفسها، كما سيسمح بقيام حوار الأبيض المتوسط الذي تنشده فرنسا بقوة.

معالي وزير الدولة، نحن لا نقلل من شأن العقبات التي تعترض هذا المسعى، لكننا نأمل أن تؤكد فرنسا دورها التقليدي في خدمة القيم التي تقوم عليها حرية وكرامة جميع الشعوب، مثلما فعلت سابقاً عبر إعلان المجلس الأوروبي الملتئم في البندقية حول الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني.

الموقعون:

سفراء سابقون للدولة الفرنسية:

رينيه آلا، جاك أندرياني، إيف أوبان دو لا ميسوزيير، دنيس بوشار، بيير لوي بلان، لويس دووج، آلان ديجاميه، برنار دوران، برتران دوفورك، كريستيان غرييف، سطفان هيسيل، بيير هانت، بيير لافرانس، باتريك لوكير، جان لويس لوسيه، غابرييل روبان، أندريه روس، جاك-آلان دي سيدوي، هنري سرفان، ألفرد سيفر-غياردان.

”الموند” (2011/6/14)

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx